

التمويل المستدام والصيرفة الخضراء في الدول العربية -الواقع والتحديات-

*Sustainable finance and green banking in the Arab countries:**current situation and future prospects*

فتيحة بنابي

جامعة محمد بوضياف المسيلتي (الجزائر)

Fatiha.bennabi@univ-msila.dz

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسل: 2024/07/01 تاريخ القبول: 2024/10/03	يهدف هذا البحث إلى دراسة والتعرف على واقع اهتمام الدول العربية بالتمويل المستدام بشكل عام وتشجيع تطبيق الصيرفة الخضراء بشكل خاص، في ظل زيادة التلوث والانبعاثات الكربونية وتزايد اهتمام دول العالم بالاقتصاد الأخضر. وتوصلنا إلى أن بعض الدول العربية عرف فيها التمويل المستدام والصيرفة الخضراء تقدما ملحوظا مقارنة بدول عربية أخرى، حيث تعتبر مصر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية الدول العربية الأكثر اهتماما بهذا المجال، فقد وضعت استراتيجيات واضحة لذلك، في حين تبقى دول أخرى ومنها الجزائر متأخرة في هذا المجال رغم اهتمامها الكبير بالتنمية المستدامة، وظهر ذلك من خلال احتلالها المرتبة الأولى عربيا وإفريقيا عام 2022 في تجسيد أهداف التنمية المستدامة الخاصة بمنظمة الأمم المتحدة، حيث لم تضع البنوك الجزائرية لحد الآن أهدافا واضحة للتمويل المستدام والعمليات المصرفية الخضراء.
الكلمات المفتاحية: ✓ الصيرفة الخضراء ✓ التمويل الأخضر ✓ التمويل المستدام	
Article info	Abstract :
Received 01/07/2024 Accepted 03/10/2024	research aims to study and understand the reality of Arab countries' interest in sustainable financing in general and the application of green banking in particular, in light of the increasing pollution, emissions, and carbon. We have found that some Arab countries have made significant progress in green banking compared to other Arab countries Egypt, the UAE, and Saudi Arabia are considered the Arab countries most interested in this field, as they have developed clear strategies for it, While Algeria remain in the same place despite their significant interest in sustainable development. Algeria ranked first in the Arab world and Africa in achieving the Sustainable Development Goals in 2022, while Algerian banks do not have clear goals for green banking operations.
Keywords: ✓ green banking ✓ green financing ✓ sustainable finance	

مقدمة: تعتبر التنمية المستدامة هدفا من الأهداف الرئيسية التي تسعى كل الدول للوصول إليها حاليا، لما لها من أهمية في جميع الجوانب المجتمعية الصحية والخدمية والبيئية، حيث لا يمكن تحقيقها بدون تعبئة تمويلية لذلك من خلال ما يسمى بالتمويل المستدام أو التمويل الأخضر، والذي يأخذ عدة أشكال وقنوات أهمها قناة الأسواق المالية وقناة البنوك من خلال ما يطلق عليه بالصيرفة الخضراء أو البنوك الخضراء، وتستند فكرة الصيرفة الخضراء لبداية تكثيف الاهتمام بالاقتصاد الأخضر في السنوات الأخيرة من طرف الأمم المتحدة، من خلال خطة 2030 الخاصة بأهداف التنمية المستدامة عام 2015، والتي وضعت 17 هدفا للتنمية المستدامة منها 11 متصلة بالمناخ، واتفاقية باريس COP21 عام 2016 لتعزيز الاستجابة العالمية لتهديد تغير المناخ، وقد اهتمت الدول العربية بالتمويل الأخضر على غرار باقي الدول، لكن يبقى تطبيقه على مستوى البنوك متفاوت ويختلف من دولة لأخرى.

إشكالية البحث: من خلال ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التي نريد معالجتها من خلال هذا البحث والمتمثلة في:

ما هو واقع التوجه نحو تطبيق التمويل المستدام وبالأخص الصيرفة الخضراء في الدول العربية وما هي أهم التحديات التي تواجهه ؟
تتفرع الإشكالية المطروحة لمجموعة أسئلة فرعية تتمثل في:

- ما مفهوم التمويل المستدام والصيرفة الخضراء؟
- ما هي توجهات الدول العربية فيما يتعلق بالتمويل المستدام والصيرفة الخضراء؟ وما مدى تطبيقها على أرض الواقع؟ وما هي التحديات التي تواجهها؟

فرضيات البحث: كإجابة أولية عن الأسئلة المطروحة نقوم بوضع الفرضيات التالية:

- التمويل المستدام والصيرفة الخضراء مفهومان منفصلان ولكل أهدافه فالأول يخص الدولة والثاني متعلق بالبنوك.
 - قطعت الدول العربية شوطا كبيرا في مجال التمويل المستدام والصيرفة الخضراء، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي.
- أهمية البحث:** تستمد أهمية هذا البحث من أهمية موضوعه المتمثل في الصيرفة الخضراء، هذه الأخيرة التي تعتبر من التوجهات المعاصرة للدول والبنوك، في إطار التوجهات نحو تحقيق وتطبيق التنمية المستدامة، التي أصبحت أكثر من ضرورة في ظل التلوث البيئي والهوائي ونقص الموارد والثروات، والتوجه نحو تطبيق الطاقات المتجددة. وباعتبار الدول العربية جزء من هذا العالم فهي تسعى لتعزيز دورها في هذا المجال، من خلال مختلف الإجراءات المتخذة سواء على المستوى الحكومي أو البنكي.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى دراسة والتعرف على واقع اهتمام الدول العربية بالتمويل المستدام بشكل عام وتشجيع تطبيق الصيرفة الخضراء بشكل خاص، في ظل زيادة التلوث والانبعاثات الكربونية وتزايد اهتمام دول العالم بالاقتصاد الأخضر، وكذا دراسة آفاق هذه التوجهات وبشكل خاص في الجزائر.

منهج البحث: اعتمدنا المنهج الوصفي والتحليلي لوصف والإحاطة بمختلف المفاهيم والجوانب المتعلقة بموضوع البحث، وواقع التطبيق في الدول العربية المدروسة، وتحليل هذا الواقع.

تقسيمات البحث: لحاجة البحث قسمناه لمحورين رئيسيين هما:

- المحور الأول: مفهوم التمويل المستدام والصيرفة الخضراء.
- المحور الثاني: واقع وتحديات الصيرفة الخضراء في الدول العربية.

2. مفهوم التمويل المستدام والصيرفة الخضراء: سنتطرق في هذا العنصر للمفاهيم المتعلقة بمصطلحي التمويل المستدام والصيرفة الخضراء

1.2. مفهوم التمويل المستدام: في هذا المجال يتم تداول مصطلحين متشابهين لحد ما من حيث المعنى والمفهوم لكنهما غير متطابقين، وهما التمويل الأخضر والتمويل المستدام، فالتمويل الأخضر هو استخدام المنتجات والخدمات المالية كالقروض والأسهم والسندات لتمويل المشاريع الخضراء والصديقة للبيئة من أجل الحد من التلوث وتحقيق النمو الاقتصادي وتقليل النفايات وتحسين استخدام كفاءة الموارد (محمود خيرى، 2022). أما مفهوم التمويل المستدام فهو كما يلي:

• **تعريف التمويل المستدام:** يمكن القول أن التمويل المستدام هو العملية التي تأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة، عند اتخاذ القرارات الاستثمارية التي تخص القطاع المالي، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات طويلة الأجل في المشاريع الاقتصادية المستدامة. ويتجاوز التمويل المستدام ذلك ليشمل إذا ما كانت الشركة الممولة ستستثمر عملها على مدى السنوات المقبلة، وهل يتوقع أن تحقق أرباحا بشكل مستدام أم لا (أوشن إكس OCEANX، 2022).

وعرّف التمويل المستدام أنّه: اتباع ترتيبات مؤسسية في النظام المالي، يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد. كما يعرف التمويل المستدام أنّه: الخدمات المالية أو المصرفية التي تأخذ بعين الاعتبار مجموعة العناصر البيئية والاجتماعية والحوكمة عند اتخاذ قرارات البنك منح الائتمان، وكذا قراراته الاستثمارية، بهدف تحقيق منفعة مستدامة للعملاء والمجتمع ككل (البنك المركزي المصري، 2024).

مما سبق يمكن القول أن التمويل المستدام يكمن في استهداف ثلاثية متكاملة، تتمثل في العنصر البيئي كمتغيرات المناخ وانبعثات الغازات وغيرها، والعنصر الاجتماعي كتوفير مناصب الشغل وتحسين ظروف العمل، والحوكمة كتحسين إدارة المؤسسات، وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وبالتالي فإن مفهوم التمويل المستدام يعتبر أكثر شمولاً من مفهوم التمويل الأخضر، نظراً أن مفهوم التمويل الأخضر يركز على الجانب البيئي أكثر، في حين يشمل التمويل المستدام الجوانب الثلاث المذكورة سابقاً وهي الجانب البيئي الاجتماعي وقضايا الحوكمة.

• **أهداف التمويل المستدام:** تتمثل أهم أهداف التمويل المستدام في:

- دعم حقوق الإنسان من جوانب اجتماعية وبيئية وصحية.
- التقليل من الفقر ومحاربة المجاعة وتعزيز الديمقراطية.
- تعزيز القدرة على الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- تقديم منتجات مصرفية جديدة ومبتكرة، مما يساعد البنوك على تحقيق المزيد من العوائد.
- الحفاظ على جودة محفظة البنك.

- تحسين سمعة البنك على المستوى المحلي والدولي وجذب الاستثمارات الخارجية.

• **مبادئ التمويل المستدام:** تتمثل أهم العناصر المتعلقة بمبادئ التمويل المستدام في:

- التوجه نحو وضع تصور لتعديل السياسات الحالية للبنوك بما يتماشى وعناصر التمويل المستدام الموجه لمشاريع الاقتصاد الأخضر.
- تشجيع تمويل والاستثمار في المشاريع التي تراعي عناصر التمويل المستدام، كمشاريع إعادة تدوير النفايات ومشاريع توليد الطاقات المتجددة.

- دعم الشمول المالي وتسهيل الوصول للخدمات المالية الرسمية، وتشجيع ابتكار خدمات ومنتجات مالية جديدة.

- دمج المخاطر البيئية والاجتماعية واستخدام التكنولوجيا لقياسها، لمعرفة الوضعية الائتمانية للعملاء لاتخاذ قرار المنح.

- تشجيع التوجه نحو ابتكار وإصدار المنتجات المصرفية الخضراء، كالسندات الخضراء وصناديق الاستثمار والقروض الخضراء.
- تحفيز وتشجيع استعمال العمليات والخدمات الرقمية لخفض آثار الكربون.

2.2. مفهوم الصيرفة الخضراء: سنتطرق من خلال هذا العنصر لمختلف التعاريف التي أعطيت لمصطلح الصيرفة الخضراء، وأهميتها وأهم المنتجات التي تقدمها، بالإضافة لمختلف المبادئ التي تقوم عليها.

• **تعريف الصيرفة الخضراء:** هناك العديد من التعاريف منها:

التعريف الأول. الصيرفة الخضراء هي تعزيز الممارسات الصديقة للبيئة، وتخفيض البصمة الكربونية في الأنشطة المصرفية بهدف حماية البيئة لصالح الأجيال القادمة. حيث تستخدم الصيرفة الخضراء التكنولوجيات الجديدة والصناعات والمنتجات والخدمات التي تراعي البيئة (Egyptian Banking Institute، 2022).

التعريف الثاني: الصيرفة الخضراء هي الخدمات البنكية التي يسعى من خلالها البنك إلى توفير الدعم المالي منخفض التكلفة وطويل الأجل لمشروعات الطاقة النظيفة منخفضة الكربون، وزيادة كفاءة استخدام الأموال العامة وكذا توجيه الأسواق المالية الخاصة الناضجة نحو الاستثمار في الطاقة النظيفة، فالصيرفة الخضراء تعمل على تحقيق النمو للاقتصاد عموماً والقطاع المصرفي بشكل خاص، مع مراعاة الحفاظ على سلامة البيئة والالتزام بمعايير ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية. ويطلق اسم البنك الأخضر أو Green Banking على البنوك التي تقوم بتصميم منتجاتها لتمويل المشاريع الخضراء والصديقة للبيئة والمجتمع، كمشاريع الطاقات المتجددة، المشاريع الزراعية والثروة السمكية والأمن الغذائي ومشاريع الموارد المائية وغيرها (الصياد، 2023).

تعريفنا للصيرفة الخضراء: هي من التوجهات الحديثة للبنوك، والتي تسعى من خلالها لتنويع منتجاتها في إطار الصيرفة الشاملة، بتقديم منتجات صديقة للبيئة كالاتمان الأخضر والسندات الخضراء وتمويل المساكن الخضراء، للمساهمة في تحقيق الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة التي تسعى إليها الدولة، بهدف زيادة عدد العملاء والحفاظ على عملائها الحاليين، وتحسين سمعتها وتحقيق المسؤولية الاجتماعية المناطة بها.

• **أهداف الصيرفة الخضراء:** تتمثل أهم أهداف الصيرفة الخضراء في:

- حماية البيئة من خلال تمويل مشاريع إعادة استعمال الموارد وتدوير النفايات وكفاءة استخدام الطاقة.
- التخفيف من حدة الفقر ودعم الوظائف الخضراء مما يخفف من البطالة ويحقق الاستدامة البيئية.
- تقليل التعامل بالورق واستبدالها بالمعاملات الإلكترونية أو ما يسمى بخدمات الصيرفة الإلكترونية كالصراف الآلي والخدمات عبر الإنترنت.
- إدماج القطاع المصرفي في عملية التحول نحو الاقتصاديات منخفضة الكربون وكفاءة استخدام الموارد وكذا التكيف مع التغيرات المناخية، وتعزيز التكنولوجيا والابتكارات المالية في البنوك.

• **أهمية الصيرفة الخضراء للبنوك:** تساهم الخدمات المصرفية الخضراء في تجنب المخاطر التي تنطوي عليها الأعمال المصرفية والمتمثلة في (Ruchi، 2015):

– **مخاطر الائتمان Credit Risk:** يمكن أن تنشأ هذه المخاطر بشكل غير مباشر عندما تقوم البنوك بإقراض عملائها، الذين تتأثر أعمالهم سلباً بتكاليف تنظيف التلوث والانبعاثات أو التغيرات في التنظيم البيئي، والتي قد تؤدي إلى توقف نشاط بعض المؤسسات، مما قد يزيد من ارتفاع مخاطر الائتمان بسبب احتمالية تعثر العميل نتيجة للنفقات المحسوبة لاستثماراته، وفقدان حصته في السوق، وتزايد مسؤولياته البيئية من خلال الغرامات والالتزامات القانونية.

- مخاطر السمعة ReputatoinRisk: انخراط البنك في مشاريع مضرّة بالبيئة يمكن أن يعرضه لخسارة سمعته، خاصة في ظل تزايد الوعي البيئي لدى المجتمع، حيث تعتبر الخدمات المصرفية الخضراء كحل لمواجهة هذا النوع من المشاكل.

- المخاطر القانونية LegalRisk: تتعرض البنوك كغيرها من المؤسسات للمخاطر القانونية، إذا لم تمتثل للمعايير البيئية ذات الصلة.

● منتجات الصيرفة الخضراء: وهي الخدمات المقدمة من طرف البنك لعملائه، ويمكن تقسيمها إلى منتجات مقدمة للأفراد ومنتجات مقدمة للمؤسسات:

❖ منتجات مقدمة للأفراد: والتي من أهمها ما يلي (محمد محمد سلام، 2020):

- الحساب الجاري الأخضر وحساب التوفير الأخضر: يمكن أن يمنح البنك لأصحاب هذه الحسابات معدل فائدة أعلى في حالة اتباعهم لبعض الإجراءات الصديقة للبيئة، كما يمكن للعملاء المساهمة في دفع البنوك لزيادة وتحسين خدمات الصيرفة الخضراء، من خلال زيادة مدخراتهم وودائعهم لدى هذه البنوك، الأمر الذي يزيد من مساهماتها وتبرعاتها الموجهة للحفاظ على البيئة.

- قروض الرهون العقارية الخضراء: أو ما يسمى بقروض المساكن الخضراء، وهي القروض الممنوحة للأفراد بغرض مساعدتهم على شراء المساكن الخضراء، وهي المساكن التي لديها تكنولوجيا استخدام المياه والطاقة، أو قروض لتحويل مساكن تقليدية إلى مساكن خضراء.

- قروض السيارات الخضراء: وهي القروض الممنوحة لتشجيع شراء السيارات التي تملك كفاءة الوقود العالية لتعزيز السيطرة على التلوث، أو سيارات لا تستخدم الوقود كالسيارات الكهربائية الحديثة.

- دفع الفواتير عبر الانترنت: كفواتير الهاتف وبطاقات الائتمان.

- التحويل الإلكتروني للأموال (jitha & sibylinson, 2018): سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

- التحصيل الإلكتروني للشيكات: من خلال عملية المقاصة الإلكترونية.

- منح مزايا وحوافز لبعض البطاقات الائتمانية: كتلك التي تستخدم في شراء السلع والخدمات الصديقة للبيئة، ومن هذه الحوافز رفع سقفها الائتماني، زيادة فترة الاستحقاق.

❖ منتجات مقدمة للمؤسسات: وتتمثل في

- السندات الخضراء: وهي السندات التي تمول الاستثمارات الصديقة للبيئة والمناخ، حيث ظهرت عام 2007، من خلال إصدار بنك الاستثمار الأوروبي سندات بيئية بمبلغ 600 مليون أورو، وجهت لتمويل الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة (بكدي، 2020).

- سندات التوريق الأخضر: وهي استثمار البنك في مجموعة متنوعة من تقنيات التوريق البيئية المبتكرة الناشئة، كبرامج توريق النظم الإيكولوجية وسندات توريق الحيوانات البرية والمائية.

- الأسهم الخاصة الخضراء: وذلك من خلال مساهمة البنك في رأس مال المشروعات البيئية، التي تركز على أسواق نمو الطاقة النظيفة وفرص الاستثمار في البيئة النظيفة.

ويمكن أن تتسع منتجات الصيرفة الخضراء لتشمل (البنك الأهلي المصري، 2018):

- توفير بنية تحتية للمؤسسات المصرفية تكون صديقة للبيئة تعزز استخدام الطاقة النظيفة وتحسن استهلاك الموارد الطبيعية.

- إتاحة حزمة متنوعة من البرامج التمويلية والمنتجات والخدمات المصرفية، لتمويل مشروعات ومجالات صديقة للبيئة، كمشروعات الطاقة المتجددة، مصانع إعادة تدوير النفايات، مشروعات رفع الإنتاجية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي.

- توفير برامج التدريب والتوعية للعاملين في القطاع المصرفي وكذا العملاء، لنشر ثقافة الحفاظ على البيئة والاستخدام الأمثل للموارد.

● **مبادئ الصيرفة الخضراء:** تتمثل أهم مبادئ الصيرفة الخضراء في (خيرى، 2023):

- **المحاذاة:** وتعني وضع استراتيجية من طرف البنك تكون تتماشى واحتياجات وأهداف المجتمع.
- **تحديد التأثير والهدف:** من خلال توجيه الأهداف للتأثير الإيجابي على الأفراد والبيئة، وتقليل الآثار السلبية التي يمكن أن تخلفها المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك.
- **المسؤولية اتجاه العملاء:** وتعني تشجيع العملاء على الممارسات المستدامة والصديقة للبيئة والقيام بالمشاريع التي تحقق رضاء الأجيال القادمة.
- **المسؤولية اتجاه مختلف الجهات:** من خلال التشاور والشراكة مع مختلف الأطراف المعنية لتحقيق أهداف المجتمع.
- **الحوكمة والثقافة:** من خلال تطبيق مفهوم الحوكمة في البنك بشكل فعال.
- **الشفافية والإفصاح:** والذي يساهم في تحقيق أهداف المجتمع والنمو المصرفي المستدام.

الشكل رقم (01): مبادئ الصيرفة الخضراء



المصدر: من إعداد الباحثة.

3. **واقع وتحديات الصيرفة الخضراء في الدول العربية:** لقد بلغ حجم إصدارات السندات والصكوك الخضراء المرتبطة بالأنشطة المستدامة (العامة والخاصة) في الدول العربية حوالي 5.5 مليار دولار عام 2022 (وكالة الأنباء العمانية، 2020)، و 6.8 مليار دولار في أكتوبر 2023، أي بزيادة قدرها 40%، وتعتبر كل من دولة الإمارات العربية والمملكة العربية السعودية المصدر الرئيسي لإصدار هذا النوع من السندات، حيث تمثلان أكثر من 90% من حجم السندات الخضراء.

1.3. **الصيرفة الخضراء والتمويل المستدام في مصر:** تعتبر مصر من أوائل الدول العربية والإفريقية في تبني التحول نحو الاقتصاد الأخضر وقد أصدرت مصر أولى السندات الخضراء في المنطقة، وذلك في سبتمبر 2020 بقيمة 750 مليون دولار، وبسعر عائد 5.25% لمدة 5 سنوات، حيث تم توجيه حصيلة هذا الإصدار لتمويل المشاريع البيئية، التي تستعمل الطاقات النظيفة والمباني الخضراء والطاقات المتجددة (حافظ، 2022). وفي السياق نفسه أعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية في جويلية 2021 عن موافقتها على أول إصدار للسندات الخضراء للشركات بقيمة 100 مليون دولار لصالح أحد البنوك الخاصة.

وقد قام البنك المركزي المصري بإصدار ما يسمى بالمبادئ الاستراتيجية للتمويل المستدام، وذلك بهدف وضع الإطار العام للتمويل المستدام للقطاع المصرفي في مصر، من خلال دمج العناصر البيئية والاجتماعية وكذا الحوكمة في العمليات والقرارات الخاصة بالعمليات

المصرفية. كما اتجه البنك المركزي المصري نحو تهيئة بيئة مناسبة، ووضع خارطة طريق لبناء قدرات القطاع المصرفي المصري في التمويل المستدام، وذلك من خلال وضع برامج تدريبية، وكذا طرح أوراق مناقشة للبنوك لزيادة معرفتها في هذا المجال، حيث يدعم المركزي المصري الصيرفة الخضراء وجهود الدولة في توفير التمويل المستدام، بالتوجه نحو إنشاء البنوك الخضراء أو تحويل بعض فروع البنوك إلى بنوك خضراء، وذلك وفقا لأحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الجديد، الذي يهدف لتعزيز الفرص الاستثمارية، وضخ المزيد من العملات الأجنبية، من خلال جذب شريحة جديدة من المستثمرين الذين يضعون التمويل المستدام ضمن أهدافهم، وأيدت هذه التوجهات استضافة مصر لقمة المناخ مؤخرا.

الجدول رقم (01): تطور الائتمان الأخضر للقطاعين الصناعي والزراعي في مصر للفترة 2003-2018

السنة	الائتمان الأخضر الممنوح	السنة	الائتمان الأخضر الممنوح
2003	16.99	2011	28.39
2004	20.44	2012	26.52
2005	25.21	2013	30.69
2006	25.86	2014	30.92
2007	24.59	2015	27.32
2008	20.19	2016	22.81
2009	27.81	2017	30.28
2010	28.9	2018	32.99

المصدر: عبد المنعم محمد إبراهيم الرفاعي وآخرون، 2019، ص459.

ولدى مصر أربعة بنوك تحولت من بنوك تقليدية إلى بنوك مستدامة، أحدها حكومي والباقي هي بنوك خاصة، كما قامت بعض البنوك بتوفير إدارات خاصة بالاستدامة وتسعى أخرى لتوفير وحدات تمويل مستدام ضمن وحداتها الداخلية، بهدف تمويل مشاريع الاقتصاد الأخضر بحوافز وبتكاليف وفائدة منخفضة.

• **البنك الأهلي المصري:** يعتبر من أكبر البنوك الخاصة في مصر، وأكثرها توجها نحو الصيرفة الخضراء، حيث أطلق أول برنامج لتمويل التجزئة الخضراء، وذلك بالتعاون مع البنك الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية، وبدعم من الاتحاد الأوربي وصندوق المناخ الأخضر. ويتضمن هذا البرنامج لعملاء البنك الاستفادة من 10% كاسترداد نقدي على تسهيلات التجزئة المصرفية، ومن أمثلة ذلك نجد القروض النقدية عند شراء منتجات توفر الطاقة وصدقية للبيئة، وهو البرنامج الأول المتضمن قطاع تجزئة وقطاع سكني (البنك الأهلي المصري، 2023). ويدعم البنك الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تتبنى وتراعي الجانب البيئي والاجتماعي، من حيث منحها الأولوية في التمويل، ويتعاون البنك الأهلي مع العديد من المنظمات الدولية، لتكريس ممارسات التمويل الأخضر بشكل أكبر، ومن هذه المنظمات OECD، EIB و EBRD.

• **بنك مصر:** يعطي بنك مصر في خطته الأولوية لأهداف التنمية المستدامة، من خلال تقييم الأثر البيئي لأنشطته الخاصة بمؤشرات الأداء على جميع الأصعدة، ومن هذه الأنشطة نجد:

- توقيع اتفاق تعاون مع أنيرا لأنظمة الطاقة في نوفمبر 2014، بهدف تمويل مشاريع الطاقة المتجددة وشراء أنظمة الطاقة الشمسية.

- التوقيع على مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ليكون ضمن البنوك المسؤولة عن إدارة أعمال بما يتماشى وأهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس.

وكان بنك مصر أول بنك مصري حكومي يقدم تقارير حول عملياته التجارية وفقا لمعايير توافق الأنشطة التجارية مع مبادئ الاستدامة (الحوكمة، مكافحة الفساد ومشاركة المجتمع، حقوق الإنسان، المعايير البيئية والشفافية والإفصاح).

● **البنك التجاري الدولي (CIB):** يعمل البنك بشكل مركز في مجال الاستدامة والصيرفة الخضراء، مما أهله للحصول على جائزة أفضل مؤسسة لتطبيق ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة في مصر.

فقد وضع البنك استراتيجية الاستدامة بداية من عام 2013، وقام بتنفيذها من خلال مجموعة من العمليات المتنوعة للتمويل المستدام، حيث قام البنك بإصدار أول سندات خضراء بمصر خلال عام 2021، وذلك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، بقيمة 100 مليون دولار (البنك التجاري الدولي، 2023).

● **البنك العربي الإفريقي الدولي:** كرّس البنك العديد من سياساته لدعم المشاريع الصديقة للبيئة، أهمها تدريب دفعات حول كيفية إنشاء المشاريع التي تحقق التنمية المستدامة، بالإضافة للمساهمة في تمويل مشاريع في مجال توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية بمصر والشرق الأوسط في مدينة أسوان، حيث كان مولا رئيسيا لمجموعة شركات "سكانك سولار" لإنشاء ستة محطات لتوليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية بأسوان.

الجدول رقم (02): حجم القروض الممنوحة للمشاريع الخضراء في مصر من طرف بعض المؤسسات المالية المحلية والدولية لعام 2023/2022

المؤسسة التمويلية	قيمة القرض بالليار جنيه
المصرف المتحد	01
البنك الزراعي	08
بنك التعمير والإسكان	2.5
بنك مصر	28
البنك الأهلي	18
صندوق المناخ الأخضر التابع للأمم المتحدة	09 (يعادل 297 مليون دولار)

المصدر: علا جمال قاسم، كمال علي كمال، 2024، ص 289.

2.3. **الصيرفة الخضراء والتمويل المستدام في الإمارات العربية المتحدة:** يتجه القطاع المصرفي الإماراتي بخطى ثابتة نحو تحقيق العديد من الإنجازات الخاصة بتطوير الصيرفة المستدامة، وذلك بما يتماشى مع استراتيجية دولة الإمارات لعام 2050، خفض الانبعاثات وتحقيق الحياد المناخي، ونتيجة لتوجهات البنك المركزي الإماراتي لتعزيز التمويل الأخضر والمستدام. فقد أطلقت دولة الإمارات عام 2012 مبادرة وطنية طويلة المدى بهدف بناء اقتصاد أخضر، سميت بـ "استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء"، وقد كانت هذه المبادرة تحت شعار "اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة"، تشمل هذه المبادرة ستة مسارات تتمثل أساسا في (البوابة الرسمية لحكومة الإمارات، 2023) الطاقة الخضراء، السياسات الحكومية الهادفة لتشجيع الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر، المدينة الخضراء كالتخطيط العمراني

للحفاظ على البيئة ورفع كفاءة المساكن، سياسات التعامل مع أثر التغير المناخي، سياسات وبرامج الحياة الخضراء لترشيد استخدام الماء والكهرباء والموارد الطبيعية، التكنولوجيا والتقنية الخضراء.

كما كانت دولة الإمارات سباقة لتبني مختلف معايير الاستدامة بالقطاع المصرفي والمالي، حيث أنشأ اتحاد مصارف الدولة لجنة إشراف لمتابعة الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بهدف دعم دور القطاع المصرفي في مجال الاستدامة وتوفير التمويل الأخضر وصناديق الاستثمار، حيث تضم هذه اللجنة خبراء للعمل على تعزيز مبادئ وأطر التمويل الأخضر تحت إشراف البنك المركزي، وتبني مبادئ الاستدامة للعمل المصرفي والمالي، والتي تتضمن دعم المشاريع الخضراء وتوفير التمويل وإصدار السندات.

وقد أعلن اتحاد "مصارف الإمارات" عام 2023 أن إجمالي التمويلات الخضراء لستة بنوك محلية وهي: بنك أبوظبي الأول، بنك أبوظبي التجاري، بنك الإمارات دبي الوطني، بنك دبي الإسلامي، بنك المشرق، مصرف أبوظبي الإسلامي، بلغ في نهاية عام 2022 أكثر من 190 مليار درهم (51.8 مليار دولار) (صحيفة العرب، 2023). وتشمل هذه التمويلات مشاريع متعددة في مجال الطاقة المتجددة وتحويل النفايات إلى طاقة والتكنولوجيا الخضراء. كما قامت المؤسسات المالية والمصرفية في الإمارات بإصدار صكوك وسندات خضراء في السوق المحلية، قدرت قيمتها بنحو 62.4 مليار درهم (17 مليار دولار) خلال السنوات الماضية.

ويهدف بنك أبو ظبي الأول إلى منح حوالي 75 مليار دولار أمريكي من التمويل المستدام مع حلول عام 2030. وفي 20 ديسمبر 2022 أطلق البنك المذكور الحساب الجاري الجديد المرتبط بالاستدامة للعملاء من الشركات، والذي سيعمل على دعم العملاء في تحقيق أهداف الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، من خلال استخدام المبالغ المودعة في مثل هذه الحسابات المستدامة لتمويل المشاريع المستدامة، بما يتماشى وعمل البنك في إطار التمويل المستدام، حيث كانت مؤسسة لاندماركريتيل أول شركة تفتح حسابا جاليا مستداما مع البنك. كما أعلن البنك نفسه في ديسمبر 2023 عن قرار إقراض واستثمار وكذا تقديم تسهيلات تمويلية بأكثر من 500 مليار درهم إماراتي (135 مليار دولار) لمشاريع الاستدامة (عبد النبي، 2024)، بزيادة 80% للتسهيلات التمويلية لعام 2021 والتي قيمتها 275.4 مليار درهم إماراتي (75 مليار دولار)، والذي يعتبر أكبر التزام بالتمويل المستدام للبنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بعد أن كان أول بنك يصدر سندات خضراء في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عام 2017.

وقد عرف التمويل الأخضر والمستدام في الإمارات نموا استثنائيا عام 2022 بنسبة 32%، ومن أمثلة إصدارات البنوك الإماراتية نجد:

- في 2023 جمع بنك دبي الإسلامي مليار دولار من ثاني الصكوك المستدامة لديه.

- في عام 2022 قدم بنك أبو ظبي الأول خط ائتمان تجاري أخضر بملايين الدولارات لشركة "سينيفيونانديا" لصناعة توربينات الرتاج.

وفي إطار منهج دولة الإمارات في تشجيع التمويل المستدام والصيرفة الخضراء، أعلنت هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية عن إعفاء الشركات التي تدرج إصداراتها من سندات أو صكوك الاستدامة في السوق المحلية خلال عام 2023 من رسوم التسجيل.

كما تتجه دولة الإمارات نحو التمويل المستدام في مجال المالية الإسلامية، من خلال تشكيل لجنة توجيهية للاستدامة عام 2022، تتكون من الرؤساء التنفيذيين للمؤسسات المالية الإسلامية والنوافذ الإسلامية، وذلك لوضع أسس عملية واستراتيجية للمالية الإسلامية المستدامة. هذا وقد تم تطوير استبيان المالية الإسلامية المستدامة، لتقييم الاستراتيجيات والممارسات والتوقعات المتعلقة بالاستدامة المطبقة في المالية الإسلامية، وكشفت المعلومات المتعلقة بالخدمات المصرفية الإسلامية سواء البنوك الإسلامية أو النوافذ الإسلامية النتائج التالية:

الشكل رقم (02): مساهمة البنوك الإسلامية في التمويل المستدام في الإمارات العربية المتحدة.

74% نسبة البنوك والنوافذ الإسلامية التي لديها استراتيجية أو منهجية للاستدامة موافق عليها من طرف مجلس الإدارة، ومن أبرز عوامل التمكين لديها نجد:

- البيانات والقياس
- الدعم الرقابي - التكنولوجيا

79% نسبة البنوك والنوافذ الإسلامية التي تعتمد استراتيجية أو منهجية للاستدامة، تقودها الأطراف التالية: - اللجنة التنفيذية

- مجلس الإدارة
- الإدارة العليا

58% من البنوك الإسلامية خصصت أموالاً للاستدامة وحصّة محددة لمدة 3 إلى 5 سنوات قادمة، وتواجهها عدة تحديات منها:

- البطء في اعتماد أو قلة الوعي ببرامج المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة.
- عدم وجود معايير مشتركة للاستدامة.
- نقص الخبرة

63% نسبة البنوك والنوافذ الإسلامية التي تقدم التمويل الأخضر

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ملخص تقرير المالية الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2023، ص 06.

3.3. الصيرفة الخضراء والتمويل المستدام في دولة قطر: حققت دولة قطر مراتب متقدمة فيما يتعلق بموضوع الاستدامة، وتحلى ذلك في استراتيجية الدولة لعام 2030، والتي تضمنت تنمية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن خلال هذه الرؤية قام بنك قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، بوضع خطط استراتيجية للقطاع المالي، كانت الأولى للفترة (2013-2016)، والثانية للفترة (2017-2022)، بهدف تعزيز التنمية المستدامة والتنظيم والرقابة على القطاع المالي (حسن جمال، 2020). وهناك العديد من المبادرات المقدمة من طرف المؤسسات المحلية، ففي سبتمبر 2020 قام بنك قطر الوطني بإصدار أول سند أخضر في البلاد بقيمة 600 مليون دولار، وهو سند متوسط الأجل مدة استحقاقه خمس سنوات في إطار السندات الخضراء والاجتماعية والمستدامة. وأطلق بنك الدوحة مجموع من الخدمات المصرفية الخضراء، وشارك في تمويل الكثير من المشاريع البيئية، واقترح مبادرات تهدف إلى تعزيز الاقتصاد الأخضر، كتمويل المشاريع الخضراء ومخطط آليات التنمية النظيفة والخدمات المصرفية غير الورقية. وفي مجال البنوك الإسلامية يتبع بنك قطر الإسلامي سياسة استدامة، من خلال الحرص على مجموعة من النقاط أهمها (مصرف قطر الإسلامي، 2022):

- توفير مختلف منتجات وخدمات التمويل المستدام والتي تتوافق مع الشرع.
- تشجيع الشركات التابعة للبنك على تطوير أطر تأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.
- تدريب الموظفين على تقييم المخاطر والفرص الخاصة بمختلف العوامل البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

- تطوير خريطة عمل ترصد وتأخذ بعين الاعتبار عنصر الاستدامة في محفظة منتجات البنك.

المجدول رقم (03): أنشطة الاستثمار والتمويل المستدام لبنك قطر الإسلامي

2022		2021	2020	التمويل المستدام
2022				
6.91	60	6.76	6.76	محفظة تمويل المشاريع التي تساهم في تحقّي أهداف التنمية المستدامة (مليار ريال قطري)
1.75	1	1.68	1.68	محفظة تمويل المشاريع المتعلقة بالطاقة المتجددة (مليار ريال قطري)
3.69	5	3.9	3.9	محفظة تمويل المباني الخضراء (مليار ريال قطري)
0.0211	1	0.0215		محفظة تمويل المشاريع التي تدعم منع التلوث ومكافحته (مليار ريال قطري)
0.07	3	0.378		محفظة التمويل التي تعزز الوصول إلى الخدمات الأساسية كالرعاية الصحية والتعليم (مليار ريال قطري)
1.04		1.52	1.07	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مليار ريال قطري)
21.264		20.885	18.320	عدد عملاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعاملة مع البنك
%0.89		%1.20	%0.82	محفظة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر مع البنك (%) أو إجمالي المحفظة

المصدر: تقرير الاستدامة 2022، بنك قطر الإسلامي، 2023، ص51.

4.3. الصيرفة الخضراء والتمويل المستدام في المملكة العربية السعودية: لقد أطلقت المملكة العديد من المبادرات الاستثمارية لتعزيز الاستثمار الأخضر بكل أنواعه، ففي عام 2021 تم الإعلان عن هدف الحياد الصفري بحلول عام 2060، من خلال التعهد بتقليل الانبعاثات الكربونية بمقدار 278 مليون طن سنوياً حتى عام 2030 تماشياً مع اتفاق باريس للمناخ، حيث اعتمدت المملكة منهجية الاقتصاد الدائري للكربون، كإطار لتوجيه الاستثمار في المشروعات الخضراء (المركز الوطني لإدارة الدين، 2023). وفي إطار تجسيد رؤية المملكة 2030 تم إطلاق سندات خضراء من طرف صندوق الاستثمارات العامة عام 2023 بقيمة 5 مليار دولار (طاقة الشرق، 2024)، كما كوّن البنك المركزي السعودي فريقاً داخلياً للتعريف بمختلف التغيرات الخاصة بالمعايير والممارسات الدولية، بهدف فهم وتحليل إدارة المؤسسات المالية للمخاطر الخاصة بالمناخ.

وقد كان البنك الأهلي السعودي أول مؤسسة مالية أعلنت عن وضع إطار لتطبيق آليات التمويل المستدام في القطاع المصرفي، والذي يركز على أربعة مبادئ أساسية هي: تعزيز التمويل المستدام، المحافظة على البيئة، تمكين الأفراد وتعزيز مبادئ الحوكمة الأخلاقية. كما تحصل البنك البريطاني السعودي (ساب) على جائزة أفضل بنك للتمويل المستدام في المملكة لعام 2022، من طرف مجلة جلوبال فاينانس المصرفية العالمية. بالإضافة لذلك قامت بعض البنوك في المملكة بإصدار العديد من الديون الخضراء الديون المتعلقة بالاستدامة، ومن هذه البنوك نجد شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بنك الإمارات دبي الوطني، البنك الوطني السعودي والبنك السعودي الفرنسي، حيث مثلت هذه الإصدارات في المملكة حوالي 63% من إجمالي إصدارات هذه الديون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (يونس، 2021).

5.3. الصيرفة الخضراء والتمويل المستدام في دولة البحرين: تحاول دولة البحرين مواكبة النشاطات الاقتصادية الصديقة للبيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، من خلال حرصها على الاهتمام بمصادر الطاقة المتجددة والبديلة، ورفع كفاءة استخدام أنظمتها، حيث رصدت لذلك 250 مليون دينار حتى عام 2025، وتوجت هذه الجهود بالمرسوم الملكي رقم 87 في أكتوبر 2019، يتضمن إنشاء هيئة مختصة بمصادر الطاقة الطبيعية ذات الطابع الدائم والمستمر، وكذلك صدور الخطة الوطنية لاستخدام الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة عام 2017.

وفي المجال المصرفي قام مصرف البحرين المركزي بإصدار صكوك السلام والتأجير الإسلامية، كأدوات للدين، والسعي لربطها بأصول مرتبطة بمشاريع الطاقة المتجددة والبيئة، مما يدعم سوق الصكوك الخضراء والصيرفة الخضراء في المملكة. كما وقعت جمعية مصارف البحرين عام 2018 مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البحرين، بهدف تعزيز التعاون في مجال إدماج أهداف التنمية المستدامة في العمليات البنكية وأعمال المؤسسات المالية.

وقد أعلن بنك البحرين الكويت في أكتوبر 2022 عن تقديم تسهيلات مالية خاصة لزيائته الذين يريدون استخدام مصادر الطاقة المتجددة في منازلهم أو تابعة لهم، لمساعدتهم على ترشيد استهلاكهم، ويندرج هذا التمويل ضمن تمويل الاستدامة وتعزيز مسؤولية البنك الاجتماعية، ودعم أهداف التنمية المستدامة.

كما تستخدم مجموعة البركة المصرفية وهي مجموعة مصرفية إسلامية عالمية منشؤها دولة البحرين، أنظمة ذكية في إدارة المبنى الذي تنشط فيه، للتحكم في المعدات الميكانيكية والكهربائية ومراقبتها، والمستخدم في التهوية والإضاءة وأنظمة الحرائق والأمن، لتوفير الكهرباء خارج ساعات العمل، كما تستخدم الماء البارد لتبريد المبنى وتوفير الطاقة، إلى جانب الإضاءة التلقائية واستخدام زجاج خاص لتخفيض درجات الحرارة وبالتالي توفير الطاقة.

وقد وقعت هذه المجموعة عام 2019 مذكرة تفاهم عالمية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، بهدف توحيد الاستثمارات نحو المشاريع البيئية، والتعهد بتمويل إضافي بقيمة 197 مليون دولار لمشاريع الطاقة المستدامة والنظيفة، حيث ارتفع إجمالي التمويلات بموجب ما سمي بـ "برنامج البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية 2016-2020" إلى 822 مليون دولار (أحمد يوسف، 2020).

6.3. الصيرفة الخضراء والتمويل المستدام في الكويت: يبذل البنك المركزي الكويتي جهوداً لا يستهان بها في دعم مفهوم التنمية المستدامة وتطبيق التمويل المستدام في القطاع البنكي، بداية من إصدار المبادئ التوجيهية للبنوك حول التمويل المستدام، في ضوء رؤية "كويت جديدة" 2035، والمتمثلة في:

- تضمين عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في حوكمة البنوك واستراتيجية إدارة المخاطر.
- إصدار منتجات وأدوات مستدامة متوافقة مع أنشطة التمويل الأخضر.
- دعم الشمول المالي وتسهيل الدخول للخدمات المالية.
- زيادة وعي وقدرات موظفي البنك فيما يتعلق بتطبيق التمويل المستدام.
- العمل على تحديد وقياس المخاطر المناخية.

وفي مارس 2022 أعلن بنك الكويت الوطني عن تأسيس إطار عام للتمويل المستدام، والذي يتضمن أربعة مبادئ تشمل استخدام العائدات وعملية تقييم واختيار المشاريع، وإدارة ومراقبة إنفاق الأموال، والإبلاغ وتقديم التقارير حول التقدم المسجل في عملية الإنفاق، حيث يمكن للبنك إصدار ثلاثة أنواع من أدوات التمويل:

- الأدوات الخضراء وتخصص عائداتها لفئة الأصول الخضراء.

- أدوات التمويل الاجتماعي تخصص عائداتها لفئة الأصول الاجتماعية.
- أدوات تمويل الاستدامة تخصص عائداتها لفئات الأصول الخضراء والاجتماعية.
- كما قام البنك بتقليل إجمالي الانبعاثات التشغيلية بنسبة 25% بحلول عام 2025، وبدل العديد من التقنيات لتوسيع نطاق الاعتماد على الطاقات المتجددة.
- كما قام بنك بيت التمويل الكويتي بإطلاق حملة تمويل شخصي للمواطنين أصحاب قسائم السكن الخاص بعنوان "التمويل المستدام للمنتجات الخضراء"، لتشجيع العملاء على بناء خاص من المنتجات الخضراء، للمحافظة على الموارد الطبيعية والطاقة واستعمال الطاقات المتجددة (بيت التمويل الكويتي، 2023).
- 7.3. الصيرفة الخضراء والتمويل المستدام في الجزائر:** وجهت الجزائر منذ عام 2002 جهودها نحو حماية البيئة والتنمية المستدامة، من خلال الاهتمام بعدة جوانب أهمها الإطار التشريعي والتنظيمي، حيث أصدرت عدة قوانين تخص التنمية المستدامة أهمها:
 - القانون 10-03 الصادر في 2003/07/19، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
 - القانون رقم 19-01 المتعلق بإدارة النفايات والرقابة عليها والتخلص منها.
 - القانون رقم 09-04 المؤرخ في 08/14/ المتعلق بتعزيز الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.
- كما اعتمدت على العديد من المصادر للتمويل الأخضر أهمها الرسوم والضرائب، والتي تتضمن رسوم خاصة بالنفايات الصلبة، رسوم متعلقة بالنشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة، رسوم خاصة بالانبعاثات الصناعية السائلة، ورسوم متعلقة بتلوث الجو. بالإضافة لإنشاء العديد من المؤسسات في إطار التنمية المستدامة منها: صندوق البيئة ومكافحة التلوث عام 2001، صندوق التجهيز وتهيئة الإقليم، الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم عام 1995، صندوق مكافحة التصحر وتنمية المناطق الرعوية السهبية عام 2002، صندوق الطاقات المتجددة، صندوق تجهيز وتهيئة الإقليم، الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة. إلى جانب ذلك وضعت الجزائر عدة برامج ومشاريع في إطار الاقتصاد الأخضر أهمها: البرنامج الوطني للطاقات المتجددة (2030-2011)، الاستراتيجية الوطنية للبيئة الجديدة 2035-2017 والبرنامج الوطني لتمويل المرأة الماكثة بالبيت.
- أما في مجال الصيرفة الخضراء، فعلى المستوى التشريعي والتنظيمي لم يتم التطرق بشكل واضح لعمليات الصيرفة الخضراء في القانون المصرفي الجزائري، حتى صدر القانون 09-23 المؤرخ في جوان 232، أين ذكر مصطلح التمويل الأخضر وليس العمليات المصرفية الخضراء في المادة 44 من القانون المذكور، وذلك في إطار الحديث عن عمليات السياسة النقدية: "يمكن لبنك الجزائر أن يجري كل عملية خاصة بالسياسة النقدية يراها ضرورية كما يمكنه تكييف أدوات التدخل على مستوى السوق النقدية مع خصوصية العمليات المصرفية المتعلقة على وجه الخصوص بالصيرفة الإسلامية والتمويل الأخضر عن طريق نظام خاص يصدره بنك الجزائر".
- وما نلاحظه أن هناك ضبابية وعدم وضوح في تحديد عناصر التمويل الأخضر وخدمات الصيرفة الخضراء في البنوك الجزائرية، كالقروض الخضراء مثلاً، حتى وإن وجدناها ضمنياً في بعض أنواع القروض الممنوحة، وحسب الاتحاد المصرفي الأوروبي فإن هذا الأمر يمكن أن يشكل عائقاً أمام تصنيف هذه العناصر وخلق وتطوير فرص إضافية للصيرفة الخضراء والتمويل الأخضر.

8.3. تحديات الصيرفة الخضراء والتمويل المستدام في الدول العربية: تتمثل أهم التحديات والصعوبات التي تواجهها الصيرفة الخضراء في الدول العربية في:

- نقص جودة الخدمات المصرفية الخضراء، الأمر الذي يؤثر سلباً على عدد عملائها، بالإضافة لانخفاض أرباح هذا النوع من الخدمات بالنسبة للبنك، لكونها تركز على تعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة وليس على تحقيق الأرباح (مكي البناء، 2020)، مما يؤثر على رغبة البنك في الاهتمام بها.
- نقص التدفقات النقدية الموجهة للاستثمار في المشاريع الخضراء، لتمييزها بفترة استرداد لرأس المال طويلة الأجل، بالإضافة لتعرض هذا النوع من المشاريع لعدة مخاطر، مما قد يعرض البنك لمخاطر ائتمانية كبيرة.
- ضعف خبرة وكفاءة موظفي البنك في مجال التمويل والصيرفة الخضراء، مما يعرقل عمل البنوك في هذا المجال.
- محدودية القوانين والتشريعات التي تؤسس وتشجع هذا النوع من المنتجات، وانعدامها في الكثير من البلدان.
- افتقار الدول العربية لسياسات الصيرفة الخضراء، نتيجة لضعفها في المجال التنظيمي والإشرافي الضروري، والفشل في دمج المخاطر البيئية وتغير المناخ في استراتيجيات البنوك وأنظمة إدارة المخاطر.
- محدودية مكونات الحفظة الخضراء لدى معظم البنوك العربية، وانعدام وجودها في بعضها.

9.3. دور المؤسسات والمنظمات المالية العربية في دعم وتشجيع الصيرفة الخضراء والتمويل المستدام في الدول العربية

- **صندوق النقد العربي:** يحرص صندوق النقد العربي على دعم الدول العربية الأعضاء فيه، من أجل تطوير قطاعها المالية خاصة في مجال التمويل الأخضر، وذلك من خلال أنشطة تستهدف المجالات التالية (صندوق النقد العربي، 2023):
- دورات تدريبية وورشات عمل حول التمويل الأخضر والمستدام وكيفية تطويره لتحقيق التنمية المستدامة.
- البنوك المركزية والبنوك الإسلامية وتغييرات المناخ والتمويل الأخضر والمستدام.
- الابتكار المالي والتمويل الأخضر (الأدوات المالية الخضراء: قروض، أسهم، سندات، صكوك ومشتقات مالية)
- السياسات المالية والنقدية ودورها في التمويل الأخضر.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتمويل الأخضر.
- التأمين الأخضر والمستدام.
- عوائق تنمية الموارد المتجددة ومشاريع الطاقة المتجددة في الدول العربية.
- وقد أطلق صندوق النقد العربي في جانفي 2023 ما أسماه "شبكة التمويل الأخضر والمستدام في الدول العربية"، وهي عبارة عن مبادرة ومنصة لتبادل التجارب والخبرات والتنسيق في مواضيع التمويل المستدام، تجمع كبار المسؤولين من وزارات المالية والبنوك المركزية وسلطات سوق رأس المال وخبراء من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية.
- هدف هذه الشبكة يتمثل في:
- تعزيز دور النظام المالي في إدارة مخاطر تغير المناخ وتعبئة التمويل للاستثمارات الخضراء ومنخفضة الكربون.
- تجميع مواقف الدول العربية من المبادرات الدولية الخاصة بالتغير المناخي وأمن الطاقة.
- دعم الدول العربية في دمج الاستدامة في الأنظمة المالية والمساهمة في تطوير وبناء السياسات الملائمة لمواجهة تحديات التغيرات المناخية وتعزيز التمويل الأخضر والمستدام.

- تقديم الدراسات والبحوث حول ممارسات التمويل المستدام في العالم العربي.
- الاستفادة من الشراكات والخبرات العالمية.
- تطوير الشراكة مع المنظمات الشريكة لتعزيز التمويل المستدام في الدول العربية.
- رصد وتقييم التقدم المحقق في تعزيز ممارسات التمويل المستدام في العالم العربي.
- **اتحاد المصارف العربية:** نظم اتحاد المصارف العربية في جويلية 2018 منتدى تحت عنوان "الصيرفة الخضراء الطريق لتنمية مستدامة"، حيث خرج المنتدى بمجموعة من التوصيات أهمها (اتحاد بنوك مصر، 2018):
- حث البنوك المركزية العربية على البدء في إعداد تعليمات رقابية للبنوك، لإلزامها بمراعاة أهداف التنمية المستدامة والصيرفة الخضراء مع وضع جدول زمني لذلك.
- تشكيل مجموعة عمل تتكون من مسؤولين في الصيرفة الخضراء والتنمية المستدامة، ينتمون لاتحاد المصارف العربية واتحادات وجمعيات البنوك المحلية، لمناقشة الإنجازات في هذا المجال، والتعرف على التحديات وتبادل الخبرات وإعداد الاستراتيجيات والأهداف.
- تشجيع وحث البنوك العربية للتحويل نحو الصيرفة الخضراء، وإنشاء إدارات مستقلة للتنمية المستدامة في كل بنك، ووضع خطط تدريبية لنشر الوعي لدى الموظفين حول الصيرفة الخضراء والممارسات الصديقة للبيئة، وأهمية تطبيق هذه الممارسات.
- إدخال المنتجات الخضراء ضمن حزمة منتجات البنوك العربية وتطويرها، مع التوجه لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخضراء.
- تشجيع البنوك العربية على دعم مشاريع الطاقات المتجددة والتكنولوجيا الصديقة للبيئة، واستخدام أنظمة الإضاءة الموفرة للطاقة، وتشجيع المؤسسات والأفراد من خلال منح التمويل لذلك.
- حث البنوك على دعم الجهود في مجال الشمول المالي، والعمل على تكامل الأهداف والسياسات بين البنوك والجهات ذات العلاقة، بما يحقق أهداف التنمية المستدامة.
- 4. **خاتمة:** تعتبر الصيرفة الخضراء من التوجهات الحديثة للبنوك في إطار التنمية المستدامة والتمويل المستدام، وقد تدخل في المسؤولية المجتمعية للبنوك، التي تساهم في تحسين صورتها اتجاه عملائها وزيادة ثقتهم بها كمؤسسات تراعي الجانب الاجتماعي والبيئي، وتسعى الحكومات والبنوك المركزية لتكريس هذا المفهوم لتحقيق الأهداف التنموية العامة ومتطلبات الاقتصاد الأخضر الذي يسعى للحفاظ على البيئة.

اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى تعتبر خاطئة ومنافية للواقع، لكون التمويل المستدام مفهوم شامل يتضمن تمويل المجالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية ويمكن أن يكون في الأسواق المالية أو البنوك، وتعتبر الصيرفة الخضراء شكل من أشكال هذا التمويل الذي يتم عن طريق البنوك بالتركيز أكثر على الجانب البيئي، وكل ذلك يصب في مصب واحد هو تحقيق التنمية المستدامة، فالصيرفة الخضراء هي جزء من التمويل المستدام وأداة من أدواته.
- فيما يتعلق بالفرضية الثانية تعتبر صحيحة إلى حد ما، حيث أن بعض الدول العربية لديها اهتمام أكثر بالتمويل المستدام والصيرفة الخضراء، خاصة الإمارات العربية المتحدة ومصر، لكن باقي الدول مازالت في بداياتها.

النتائج: من خلال هذه الدراسة التي كان محورها دراسة واقع وتحديات الصيرفة الخضراء في البنوك والدول العربية توصلنا لمجموعة من النتائج والمتمثلة في:

- أن بعض الدول العربية عرفت فيها الصيرفة الخضراء تقدما ملحوظا مقارنة بدول عربية أخرى.
- تعتبر مصر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية الدول العربية الأكثر اهتماما بالصيرفة الخضراء، فقد وضعت استراتيجيات واضحة لذلك سواء من طرف الدولة والبنوك المركزية أو من طرف البنوك.
- رغم أن الجزائر احتلت عام 2022 المرتبة الأولى عربيا وإفريقيا في تجسيد أهداف التنمية المستدامة الخاصة بمنظمة الأمم المتحدة، إلا أن الاهتمام بالصيرفة الخضراء ومنتجاتها مازال محدودا، حيث نجد أن البنوك الجزائرية لا تضع أهدافا واضحة للتمويل الأخضر والعمليات المصرفية الخضراء.
- الكثير من البنوك المركزية العربية لا تشجع ولا تفرض على البنوك تقديم منتجات الصيرفة الخضراء.
- محدودية القوانين والتنظيمات الخاصة بالصيرفة الخضراء والتمويل المستدام في بعض البلدان العربية وانعدامها في بلدان أخرى.
- نقص الإحصائيات حول الصيرفة الخضراء والتمويل المستدام في الدول العربية والبنوك العربية.

التوصيات: يمكن إعطاء التوصيات التالية:

- على البنوك المركزية العربية حث البنوك على دمج عناصر التمويل المستدام في أنشطتها الائتمانية والاستثمارية، من خلال تمويل مشاريع تراعي أهداف التنمية المستدامة والتمويل المستدام والاقتصاد الأخضر، كالمشاريع ذات معدل انبعاثات كربونية منخفضة وإصدار السندات الخضراء.
- وضع برامج تدريبية في البنوك للموظفين بها، لخلق المعرفة وزيادة الاهتمام بالتمويل الأخضر والمستدام.
- إنشاء إدارات خاصة للاستدامة والتمويل المستدام لدى كل بنك.
- تشجيع الابتكارات المالية في مجال الاقتصاد والتمويل المستدام والأخضر والصيرفة الخضراء.
- توعية العملاء سواء مؤسسات أو أفراد بأهمية طلب منتجات الصيرفة الخضراء والإقبال عليها.
- دمج الاهتمام بالصيرفة الخضراء ضمن أولويات بنك الجزائر والدولة الجزائرية في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5. قائمة المراجع:

• المؤلفات:

- فاطمة بكدي، (2020)، الاقتصاد الأخضر من انظري إلى التطبيق، الأردن، مركز الكتاب الأكاديمي.

• المقالات:

- أسامة محمد سلام، (2020)، قياس توجهات المصارف الحكومية المصرية في تطبيق أنشطة الصيرفة الخضراء، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، صفحة 45.
- الرفاعي عبد المنعم محمد إبراهيم وآخرون، (2019)، دور البنوك في دعم الاقتصاد الأخضر والصيرفة الخضراء في مصر، مجلة العلوم البيئية، صفحة 459.
- علا جمال قاسم، كمال علي كمال، (2024)، أثر الائتمان الأخضر على التنمية المستدامة دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية، مجلة الشروق للعلوم التجارية، عدد خاص، ص 289.

- مكي البناء زينب (2020)، التمويل الأخضر ودوره في تحسين أداء المصارف العراقية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، صفحة 155.

- thomas jitha and sibylinson (2018) , customes awareness and adoption of green banking , un thrissur district research department of commerce, page 39,40
- trehan Ruchi , (2015)green banking in india, investesment anddevelopment an international peer-reviewed journal, page 28.

• المداخلات والتقارير:

- عدنان أحمد يوسف، (2020)، الصيرفة الخضراء وأدواتها لتعزيز الممارسات المسؤولة وتحقيق التنمية المستدامة، مؤتمر وجائزة المؤسسات الإسلامية الخامس للشراكة والمسؤولية المجتمعية، المركز العالمي للتنمية المستدامة.
- تقرير الاستدامة 2022 (2023)، بنك قطر الإسلامي، ص51.
- تقرير المالية الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام2023 (2023)، ص06.

• مواقع الانترنت:

- Egyptian Banking Institute (2022)، الصيرفة الخضراء، على الموقع الإلكتروني: <https://training.ebi.gov.eg/literacy> (consulté le 30/07/2023)
- البنك الأهلي المصري (2023)، النشرة الاقتصادية، على الموقع الإلكتروني: <https://www.qnbalahli.com> (consulté le 11/02/2024)
- البنك التجاري الدولي (2023)، البنوك ترفع شعار الاستدامة وتبدأ بتنفيذ استراتيجيات الاقتصاد الأخضر، على الموقع الإلكتروني: <https://gate.ahram.org.eg> (consulté le 17/03/2023)
- البنك المركزي المصري (2024)، ورقة مناقشة بشأن التمويل المستدام، على الموقع الإلكتروني: <https://www.cbq.org.eg> (consulté le 05/01/2024).
- البوابة الرسمية لحكومة الإمارات (2023)، اسنراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء، على الموقع الإلكتروني: <https://u.ae/ar-ae-about-the-uae/economy> (consulté le 17/03/2024).
- بيت التمويل الكويتي (2023)، "بيتك" حملة تمويلية للمنتجات الخضراء لأصحاب قسائم السكن الخاص، على الموقع: <https://www.kfh.com> (consulté le 10/03/2024).
- صحيفة العرب (2023)، ارتفاع تمويل البنوك الإماراتية في تمويل المشاريع الخضراء، على الموقع الإلكتروني: <https://www.alarab.co.uk> (consulté le 01/03/2024).
- محمد يونس (2021)، الصيرفة الخضراء تحقق التنمية المستدامة بالطاقة النظيفة، على الموقع الإلكتروني: <https://www.noonpost.com> (consulté le 18/03/2024)
- هاني حافظ (2022)، البنوك الخضراء قريباً جداً ستكون صاحبة الدور الريادي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على الموقع الإلكتروني: <https://greenfue.com> (consulté le 04/02/2024).
- وكالة الأنباء العمانية (2020)، 5.5 مليار دولار حجم إصدارات السندات والصكوك الخضراء بالدول العربية في 2022، على الموقع الإلكتروني: <https://omannews.gov.om> (consulté le 05/02/2024)
- خيرى منال (2023)، البنوك الخضراء والخدمات البنكية المستدامة، على الموقع الإلكتروني: <https://www.kolonaalwatan.com> (consulté le 01/07/2024)
- اتحاد بنوك مصر (2018)، منتدى الصيرفة الخضراء يوصي المصارف العربية بتبني آلية لطرح المنتجات الخضراء، على الموقع: <https://febanks.com> consulté le 12/04/2024
- صندوق النقد العربي (2023)، التمويل المسؤول والمستدام، على الموقع الإلكتروني: <https://www.amf.org.ae> consulté le 01/04/2024